

احدهما الاصح انه يجوز للرسل تاخير التبليغ لما وحى اليه
من قرآن او غيره الا وقت الحاجة اليه لا وقت الحاجة اليه
عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك
من ربك اعلم ان الغور لان وجوب التبليغ معلوم بالفعل ضروري
فلا فائدة للامر به الا الغور واجب بان فانه تأكيد للفعل
بالفعل وكلام الامام والامد يفتي المنع في القرآن قطعا لانه
متعبد بتلاوته ولم يؤخر صلى الله عليه وسلم تبليغه بخلاف غيره
لما علم من انه كان يسئل عن الحكم فيجب تأخير ما عنده ويقف اخرى
ان ان ينزل الوحي الفرع الثاني الاصح ايضا انه يجوز ان لا يعلم المكلف
الموجود عنده وجود المخصص بذات المخصص ولا بوصف انه
مخصص مع علمه بذاته بان لا يسبب الله له العلم بذلك وقيل لا
يجوز ذلك في المخصص السمي لما فيه من تاخر اعلامه بالبيان
واجب بان المحذور تاخير البيان وهو منتف هنا وعدم علم
المكلف بالمخصص بان لم يبحث عنه تقصير منه اما العقلي فانه
تفوقا على جواز ان يسمع الله المكلف العام من غير ان يعلمه ان في
العقل ما يخصه وكولا في نظره وقد وقع ان بعض الصحابة
لم يسمع المخصص السمي الا بعد حيا منهم فاطمته مرضى الله عنها
طلبت ميرا ثم من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعموم
قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فاتحج عليها ابو بكر بن ابي
لها من قول صلى الله عليه وسلم لا ينزل ما تركناه صدقة الاخرجه
الشيخان ومنهم عمر رضي الله عنه لم يسمع مخصص الجوس من قول

تعالى

تعالى فاقبلوا المشركين حيث ذكرهم فقال اما امرى كيف اصنع بهم
فروى له ابن عوف قوله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة اهل
الكتاب وسواه الشافعي وزه الصمغ ان عمر لم يأخذ الجزية من الجوس
حتى شهده عبد الرحمن ابن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

اخذها من جوس هجر **النسخ**

النسخ رفع او بيان والصواب في الحذف حكم شرعي بخطاب
لا نسخ بالعقل وقول الرزقي بنسخ غسل اقطع جازي
ولا بالاجماع ولكن اقتضى تضمن النسخ ثم المرتضى
جواز نسخ بعض قرآن بخط تلاوة وحكا او فردا فقط
والفعل قبله ولو لم يمكن وبكاتبه له والسبب
وعكسه ولو باحد الخبر والمحق لم يقع به فيما اشهر
النافع حيث القران وسردا نسخها فمخ حديث عصبه
او وردت لنسخه معها خذ قراءة تبين وفق ذوا ودي
وبالقياض الثالث الجلي والرابع المبرك للنبي
ان نصت العلة والنسخ لانه في عهدته بالنص او قيس اذا
يكون الجلي قبل او مساويا والنسخ بالمفهوم او مناويا
ونسخته مخالفات اصله او دونه لا الاصل دون فصله
ولا نحوى دون اصله ولا عكس كما قال به جل الملا
والنسخ للانشاء ولو لم ينسخ او خبر او قيد تايد مضمي
ونسخت الاخبار بان يوجب به بصدقه لا خبر كذبه
ولو عن آت والاقوى بدل ودونه ولم يقع وقيل بل